الإضمار والاختزال في نظريّة العامل عند النحاة المؤسّسين

الأستاذة: **معمر شاوش سعاد**

أستاذة جامعة سعد دحلب – البليدة–

نعلم أنّ بحث النحاة المؤسسّين عن تفسير لتغيّر الحركات الإعرابية في أواخر الكلم، و عن دليلٍ مرشدٍ لهذه الحركات عند المتكلم، كان السبب وراء جعل النحاة التراكيب العربية مصنّفة إلى عوامل و معمولات. و أدّاهم هذا البحث إلى تجريد نوعين من العوامل: النوع الأول منها هو العامل المعنوي، ويمثله عامل الابتداء ورافع الفعل المضارع والنوع الثاني من العوامل هو العامل اللفظي، ولهذا العامل دور في الإعراب و أثر في المعنى النحوي لمعمُوله ، لأن العامل النحوي ما هو إلاّ دليل على مجاري الإعراب و أحواله في التراكيب لدى المتكلمين بالعربية.

و يتّخذ سيبويه مصطلح " يترُكُ" و"يَدَعُ" متكلم هذه اللغة في أبواب كثيرة من كتابه، و في نظرية العامل أكد أنّه يُترك التلفظ بالعامل الدال على الإعراب في معموله، ولكنّه في اعتقاد النحاة الأوائل يبقى جزءا من البنية اللفظية المجردة العامليّة التي تجري قوانينها التركيبية وفق القياس، والتي تأتلف من عامل ومعمول أول ومعمول ثان في أصل النواة وهي بنية جامعة لكل الجمل الاسمية والفعلية لذلك سمّاها النحاة الأوائل "الحدّ"أو"المثال"[1].

وإذا كان الأصل في الجملة الاسمية أن يكون عاملها معنويًا وهوالابتداء الذي يرفع المبتدأ والخبر، فإن الأصل في الجملة الفعلية أن يكون العامل فيها ظاهرا و لفظيا و كثيرا ما يأتي العامل مُضمراً في كلام العرب و الأصل فيه الإظهار لا الإضمار، فيحدث الحذف في العامل– وفي غيره من الكلام– لأسباب تخص قوانين استعمال هذه اللغة و ما يحصل فيها من عوارض، و ليس مما تقتضيه قواعدها و تفرضه في الأصل.

يقول سيبويه في باب ما يكون في اللفظ من الأعراض: « إعلم أنهم ممّا يحذفون الكَلِم و إن كان أصله في الكلام غير ذلك و يحذفون و يعوّضون، و يستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في الكلام أن يستعمل حتى يصير ساقطاً» [2] .

فقد يحذف العامل اللفظي لوجود ما يعوّض عنه في الكلام ، كأن يصبح المعمول بدلا من التلفظ بعامله، يقول الاستراباذي: «و كذا يحذف العامل في باب التحذير: مثل : إياكَ و الأسدَ هو بتقدير: إياكَ بَاعِدْ، أو نحِّ بإضمار الفعل بعد المفعول. و في الإغراء مثل :

أخاكَ أخاكَ إنَّ من لا أخا له * كساع إلى الهجاء بغير سلاح

و الذي مع العطف نحو: شَأنَكَ و الحجّ، و نفسكَ، و ما يعنيها، و العامل فيهما الزَمْ و نحوه » [3].

هذه المعمولات في باب الإغراء و التحذير أُضمِر فيها عامل النصب و هو فعلٌ متروكٌ إظهاره، لأنّ هذه المعمولات المنصوبة صارت بدلا عن التلفظ به ، و قد يستغني المتكلم عن العامل كالفعل المضمر في الاشتغال، لأنّ الفعل الموجود مفسّر له و دال عليه، و لا يكون هو عاملاً فيما قبله لأنه مشغول بمعموله، يقول سيبويه:« وإنْ شئتَ قلت : زيدًا ضربتهُ ، و إنما نصبُهُ على إضمارِ فعلٍ هذا يفسِّرُه، كأنّك قلتَ: ضربتُ زيدًا ضربتُه، إلا أنهم لا يُظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيرِهِ، فالاسم هنا مبني على المضمر»[4].

و تقدير العامل المضمر نوعٌ من تفسير الإعراب أيضًا ، حيث جعل النحاة العامل المضمر صُورةً من صور العامل التي لايخرج بها إلى الاستعمال لأنه محذوف ، وذلك لأسباب تخصُّ هذا الاستعمال، لا ممّا يقتضيه القياس في أصل الوضع، « معنى ذلك أن الأصل هو الإظهار و استفاء الكلام جميع عناصره أمّا حذفُ بعضها من دون إخلال بالمعنى فهو عرضٌ من عوارض الاستعمال و هذا أصل عام ذلك لأنّ الحذف قد يعرُض لأبواب كثيرة كالمبتدأ و الخبر و المضاف و المضاف إليه و الفعل والحرف و نحو ذلك »[5] و يُقدّر النحاة ما حُذف من الكلام لوجود ما يدلُّ عليه في الكلام نفسه، ولذلك يقول ابن يعيش: « اعلم أنّ المبتدأ و الخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعها،...إلا أنهُ قد توجَدُ قرينة لفظيّة، أو حَاليّة تُغني عن النُطق بأحدهما فيحذفُ لدلالتها عليه، لأنّ الألفاظ إنّما جِيءَ بها للدلالة على المعنى ، فإذا فُهم المعنى بدون اللّفظ ، جاز أن تأتي به، و يَكُون مُرَادًا حُكمًا و تقديرًا»[6].

فالأصل في العامل اللفظي أن يكون ظاهرًا لذلك يُحمل عليه ما أُضمِر من العوامل و مثل ذلك قول العرب: إيّاك أن تفعل كذا، و إيّاك مفعول به لا يظهر عامله في الكلام أبدا، و لأنّ النصب لابد له من عامل نجد النحاة يُقدّرونه، فيُحمل هذا العامل المضمر على ما ظهر و استمر في كلام العرب تقديرًا نحو رأيتُ زيدًا. و لذلك كان سيبويه يُقدّر العامل في كل موضع يظهر فيه المعمول إلى اللفظ و لا يظهر عامله في كلام العرب ، و ذلك: كقولهم يا عبد الله في النداء بتقديره: « يا، أريدُ عبدَ اللهِ، فحُذفَ أريدُ و صارت يا بدلاً منها، لأنك إذا قلت يا فلانُ عُلم أنّك تُريدُه»[7].

فنلاحظ أنّ سيبويه قد اعتمد على تحليل لغوي بمراعاة السياق والمقام مع ملاحظة ما يتصل بهذا السياق من علاقات أو ظروف أو ملابسات وقت الكلام الفعلي [8] والغرض من ذلك تفسير الكلام.

و يُقدّرهُ سيبويه المبتدأ كتقديره لعامل النصب والجر؛ لأنّ الأصل فيه أن يكون ظاهرًا ، يقول: « و قد يحسنُ و يستقيمُ أن تقول : عبدُ الله فاضربهُ ، إذا كان مبنيًا على مبتدأ مظهر أو مضمر فأمّا المظهر فقولك :زيدٌ فاضْرِبْهُ ،و إن شئت لم تُظهر هذا و يعملُ كعمله إذا أظهرتهُ ، و ذلك قولُك : الهلالُ و اللهِ فأنظر إليه ، كأنّك قلت : هذا الهلالُ ثم جِئْتَ بالأمر »[9].

فيحسن إضمارُ العامل كُلّما كان المعنى واضحًا ، ولكن إذا كان الحذف يؤدي إلى غموضٍ في معنى و مقصود الكلام، فإظهار العامل واجبٌ على المتكلِّمِ. فالحذفُ يخضع لقوانين الاستعمال اللغوي، و هذا الاستعمال يفرضُ أن يكون المعنى واضحًا

وبيّنًا لدى المخاطب ، و هنا لا ينبغي للمتكلّم أن يحذف العامل إلا إذا كان اللبسُ مأمُونًا و القصدُ واضحًا و المخاطبُ على علمٍ بما حُذف من الكلام لأنّه في أحيان كثيرة يُضمر العامل مع معمُولِه ، و يُفسر النحاة سبب ذلك بوضوح المعنى، ولذلك قال ابن يعيش: « أماّ قولهم:أَخَذتُهُ بدرهَم فصَاعِدًا، و بدرهَم فزائدًا، فصَاعِدًا و زَائِدًا نُصِبَ على الحال، وقد حُذِفَ صَاحِبُ الحال و العامل فيه تخفيفًا لكثرة الاستعمال، و التقدير ، أخذتُه بدرهَمٍ : فذهَبَ الثمَنُ صَاعِدًا. فالثمنُ صَاحِبُ الحال، و الفعل الذي هو ذهب العامل في الحال. وكذلك: أخذتُه بدرهَمٍ فزائِدًا تقديرُه: أخذتُه بدرهَمٍ ، فذهب الثمنُ زائدًا و حَسُنَ هنا حذف الفعل لأمن اللبس» [10]

ويعللُ سيبويه حذف العامل هنا بقولِه :« حَذفوُا الفعل لكثرةِ استعمالهم إيّاهُ و لأنّهمُ أمِنوُا أنْ يكون على الباءِ لو قلت: أخذتُه بصاعدٍ كان قبيحًا ، لأنّهُ صفة و لا تكون في موضع الاسم ،كأنّهُ قال: أخذته بدرهَمٍ فزاد الثمنُ صاعِدًا»[11]

فواضحٌ أنَّ المقصُود هو صعُودُ الثمنِ و قَدَّروُا العامل المضمر بالفعل "ذَهَبَ" أو"زَادَ"، وهذا المعنى واضحٌ في ذهن المخاطب. كما يُضمر العامل لعلم المخاطب به في أحوال أخرى :« ومن ذلك إذا رأيت رَجُلاً يَعِدُ و لا يفي قُلت " مَواعيد عُرقُوبٍ" أي وعدتني مواعيد عُرْقوبٍ ، فهو مصدرٌ بـ"وَعَدْتنِي" ، و لكنهُ تُرِك لفظهُ استغناءً عنه بما فيه من ذكر الخلفِ، و اكتفاءً بعلم المخاطِب بالمراد»[12] وقد أخذ علته هذه عن سيبويه الذي وضح المسألة بقوله:« كأنّه قال؛ واعدتني مواعيد عُرقوبٍ أخاه، ولكنه تركَ "واعدتني" استغناء بما هوفيه من ذكر الخلف، واكتفاء بعلم من يعني بما كان بينهما قبل ذلك» [13]

فعلم المخاطب بالشيء الذي تعلق به العامل المحذوف، يسمح له بفهم معنى الكلام، يقول الاستراباذي: « و اعلم أنّه يجوز حذف كان مع اسمها اطلبوا العلم و لو بالصين، أي ولو كان العلم بالصين، واذْفع و لو أُصبعاً أي و لو كان الدّفع أُصبعاً ، أي قليلاً، قوله:

قد قيل ذلك إن حقاً و إن كان كذباً * فما اعتذاركَ من قول إذا قيلا » [14]

وقول الشاعر:" إنّ حقاً و إن كذبًا" يُضمر فيه العامل مع معموله لعلم المخاطب أنّ المقصود:" إن كان القول حقاً و إن كان القول كذبًا"، و لو أنّ هذا التقدير من تفسير النحاة، و لم يصرّح به لا المتكلم و لا المخاطب.

وهكذا لا يكون للمتكلم التصّرف في كلامه حذفاً إلاّ بشرطِ أمنِ اللّبس وعلم المخاطب بمقصوده، كما يعلّل النحاة سبب حذف العامل – رغم أنّ معموله و إعرابه يطلبُه في بنية الكلام– بكثرة استعمال هذا العامل مضمرا، و منه لم يجز إظهارُه، لأنّه صار كالمثلِ عند المتكلّم ، أي صار بمنزلة العامل الظاهر، وجعل سيبويه لهذا العامل باباً سمّاه:« هذا بابٌ يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل»[15]، و كثرة الاستعمال تغني عن اللفظ بالعامل لأنّ المخاطب يفهم المعنى الذي يقصده المتكلم، و مثل هذا حذف الفعل لقوله تعالى:« انتهُوا خيرًا لكم»[16] ، و قول العرب: "خيرًا لك وأوسَعَ لكَ " ، قال الخليل:« كأنّك تحمله على ذلك المعنى، كأنّك قلت : انتهَ و ادخل فيما هو خير لك، فنصبْتهُ لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له : انتهَ،

أنّك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتَصَبَ، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام، و لِعِلم المخاطَب أنّه محمول على أمر حين قال له: انته ، فصار بدلا من قوله: ائتِ خيرًا لك و ادخلْ فيما هو خير لك»[17]

ويعلّل سيبويه إضمار الفعل المتروك إظهاره بكثرة الاستعمال في قول العرب: رأسَه و الحائط و شأتك و الحجَ، و أهلَك والليلَ:« و إنّما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنّوا لكثرتها في كلامهم، و استغناءً بما يرون من الحال ، و بما جرى من الذكر، وصار المفعول الأول بدلا من اللّفظ بالفعل» [18]

فتصبح هذه المعمولات المنصوبة بدلا من التلفظ بالفعل، وقدّر النحاة الفعل بقولهم: دعْ رأسَه والحائطَ ، ودع شأنَه أوعليك شأتَكَ والحجّ والحق أهلَك وسابق الليلَ، ومثل هذا أيضا: إيّاك والأسدَ، حيث أصبحت "إيّا" بدلا من اللفظ بالفعل "احذر"، لأنّ العرب استغنت عن العامل الأصلي . الذي من المفروض أن يأتي ظاهرا بضمير النصب "إيّا" لكثرة استعمال هذا الفعل مضمرا، وتقدير العامل عند النحاة هو:"احذرْ الأسدَ".

و في هذا السياق يؤكد عبده الراجحي:« أنّ معظم ما توصل إليه من تفسير القوانين العامة كان مرده إلى كثرة الاستعمال، و من ذلك ما فُسِّر به الحذف»[19] ومنه أيضًا حذف العامل حذفاً واجبًا في النداء لنيابة الياء عنه يقول الاستراباذي:« هذا وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنّه مفعول به ، و ناصبه الفعل المقدّر، و أصله عنده: يا أدعوا زيداً فحُذف الفعل حذفاً لازما لكثرة الاستعمال لدلالة حرف النداء عليه ، و إفادته فائدته»[20]

وكذلك يعرف النحاة مواضع تقدير العامل المضمر بحكم ما يختص بالجمل الفعلية والاسمية من قرائن لغوية، قال ابن يعيش: « إذا وقع الاسم بعد هلا،ولولا، وألان ولوما، وكان بعدها فعل واقع على ضميرهِ لم يكن بدٌّ من نصب ذلك الاسم بفعل مضمر سفسره الظاهر؛ فحكمها حكم إنّ الشرطية، وذلك من قبل أن معاني هذه الحروف التحضيض والتوبيخ، فإذا وليها المستقبل كان تحضيضا، وإذا وليها الماضي كانت توبيخا. وهذه المعاني واقعة على الأفعال لا حظّ للأسماء فيها. فلذلك لا يقع بعدها المبتدأ والخبر. فإذا وقع بعدها الاسم، فلا يكون على تقدير فعل.» [21]

و ممّا أورده سيبويه عن الحذف في الدعاء لعلم المخاطب قول العرب: سقيًا ورعيًا لك فيبيّنُ في تفسيره بأنّ الجاروالمجرور من القرائن السياقية التي وضّحت مقصود الخطاب ومعناه، قال:« وأمّا ذكرهم لكَ بعد سقيًا فإنّما ليُبيّنوا معنى الدعاء، و رُبّما جاء به على العلم توكيدًا، فهذا بمنزلة قولكَ: (بك) بعد قولك مرحبًا، يجريان مجرًى واحدًا فيما وضحتُ لكَ.» [22] ويقصد بالمجرى الواحد هو التماثل بين هذه التراكيب المستعملة من حيث البنية الواحدة فالعامل فيها مضمر و جاءت شبه الجملة فيهما لتساهم على التقدير أيضا« ويؤكد هذا النص حرص سيبويه على تحديد ملابسات كل حذف حيث يصف الموقف الكلاميّ بدقّة وحال المتكلّم وحال المخاطب ويربط بين هذه العناصر جميعها ليظهر إمكان الإضمار بنوعيه المستعمل معه الإظهار والمتروك معه الإظهار» [23].

أمّا الواجب إضماره فلأنّ العرب لم تستعمله فصارفي حديثهم اليومي محذوفا لكثرة استعمال التراكيب دون ذكره وفي هذا السياق قال الاستراباذي:« ووجوب الحذف في جميع ما ذكر وأمثالها لكونها أمثالا أو كالمثل في كثرة الاستعمال والأمثال لا تُغير» [24]

ويضيف طاهر سليمان حمودة: « بيد أنّ سيبويه ينبه إلى أنّ كثرة الاستعمال ليست سببا قياسيًا يطّرد معه الحذف دائمًا، وإنّما هو سماعيّ أي موقوف على النقل عن العرب، فليس كل ما كثر استعماله يقع فيه الحذف، ولكن كل ما وقع فيه الحذف . على هذه الشاكلة . يمكن تفسيره بكثرة الاستعمال، وهنا يبدو سيبويه لغويا وصفيًا تفسيريًا...»[25]

وكثرة استعمال العوامل مضمرة في الكلام ليس السبب الوحيد الذي يدعو لحذف العوامل؛ لأنّ العرب حذفت من كلامها العامل أساسا طلبا للخِفّة في الاستعمال، وهي طبيعة الانسان التي تميل به إلى اقتصاد مجهوده في كل ما يقوم به من أفعال ومنها أفعال الكلام؛ لذلك ينحو المتكلم إلى الإيجاز والإختصار إذا طال العنصر اللغوي خاصة التركيبي؛ فطول الكلام سبب آخر لحذف العامل وإضماره عند العرب. ويستطيع المتكلم أن يحذف من العوامل ما تكرّر، ما دام اللبس مأمونا والمعنى واضحا، ومثل ذلك إضمار العامل في "سقيًا ورعيًا لك" في الدعاء و"الحذرَ" في التحذير، وهي من المصادر المنصوبة بفعل مضمرلأنّها أصبحت بدلا من اللفظ بعاملها كما فسّرالنحاة ذلك بعلم المخاطب بالمحذوف من جانب الاستعمال، وأضافوا إلى ذلك تفادي التكرار الذي يطيل الكلام، فيفترضوا أن فيه ثقلا على المتكلم، كما لا تستسيغه أذن السامع(المخاطب) ما دامت هذه العناصر المذكورة . وهي المصادر في هذه العبارة . تغني عن وجود عامل النصب، يقول ابن يعيش: « اعلم أنّ هذه الصادر قد وردت منصوبة بإضمار فعل، وذلك الفعل لم يظهر مع هذه المصادر، وذلك قولك في الدّعاء للإنسان:"سقيًا ورعيًا"، والمراد سقاك الله سقيًا ورعاك الله رعيًا، فانتصبا بالفعل المضمر، وجعلوا المصادر بدلا من اللفظ بذلك الفعل. وذلك أنّهم استغنوا بذكر هذه المصادر كما قالوا :"الحذر"، والمعنى احذرْ الحذرَ، ولم يذكروا" احذر"،فلمّا استغنوا بذكر هذه المصادر عن ذكر الفعل، صار قولك :" سقيًا ورعيًا" كقولك: سقاك الله ورعاك الله، فلو أظهرت الفعل صار **كتكرار الفعل**»[26]

هذا التكرار الذي فسّر به ابن يعيش الإضمار هو السبب الذي اعتقد أنه يطيل الكلام ، ويقدّر سيبويه الفعل المضمر في قول العرب سقيًا لك ورعيًا لك، وخيبةً لك بقوله: « وإنّما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكر مذكورٌ فدعوت له أو عليه، على إضمار الفعل، كأنّك قلت: سقاك اللهُ سقيًا، ورعاك الله رعيًا، وخيّبَك الله خيبةً " [27]

لأنّ المتكلم إذا أراد أن يدعو لأحدهم أو يدعو عليه، وكان مقصوده واضحا أضمر الفعل في هذه العبارات وما يجري مجراها في تراكيب العربية مماّ ألفت العرب استعماله ، لذلك يعلّل سيبويه ترك إظهار العامل لعلم المخاطب به، حين قال: « وإنّما اختزل الفعل ها هنا لأنّهم جعلوه بدلاً من الحذر. وكذلك هذا كأنّه بدلٌ من سقاك الله و رعاك الله ومن خيّبك الله. »[28]

ونلاحظ أنّ النحاة الأوائل كانوا ينطلقون في دراستهم اللسانية من كلام العرب الفصحاء لوضع قواعد اللغة وتفسير الكلام، ولم يفت هذا العمل الدقيق سيبويه ؛ حيث بحث في القوانين التي تقوم عليها اللغة، وفسّر ما جرى على هذه اللغة من تغيير ظاهر في الاستعمال، ووضّح أنّ هذا ظواهر هذا التغيير يمكن ردّها إلى نظام اللغة وإلى بابها في الأصلي ، لأنّه من المفروض أن يأتي العامل المضمر ظاهرا، واستعمله المتكلمون على هذه الهيأة لأنه يخضع للتغيير بالحذف باطراد. وسيبويه يعالج مسائل الحذف بالكيفية نفسها . في الأغلب الأعم . في أبواب الإضمار؛ ذلك أنّه كان يسوق الشاهد النحوي[29] من الكلام المستعمل، ثمّ يردّ ظاهرة الحذف إلى المتكلم، وبعدها يُقدر العامل المحذوف، ويطلق على العملية التي جرى وفقها الإضمار **"الاختزال"** ، ويشير إلى القرينة الدالة على العامل المضمر كالفعل وحروف الجر فيصير للمعمولات المنصوبة دورا في تعيين العامل، ويصل في الأخير إلى أنّ

هذه القرينة اللفظية أو المعنوية هي دليل إدراكٍ لدى المتكلّم ودليل إثبات لدى النحوي؛ لأنّ المتكلم يفهم المضمر من خلال هذه القرينة ذهنيًا، وهي التي تصبح أداة يستدل بها النحوي على صحة التقدير لديه.

وعليه نصادف في الكتاب مصطلح " **اختزال الفعل**"، والاختزال هو تسمية من اختراع سيبويه ويعني بها في هذا الباب: ترك التلفظ بالعامل أو إضماره، ويتكرر عنده استعمال هذه التسمية لأنّه يفسر بها إضمار العامل كما حاصل في الأسماء التي جرت مجرى المصادر التي يتدعى بها نحو: تُرْبًا وجنْدلاً لك، قال: « و**اختزلَ الفعلُ** ها هنا لأنّهم جعلوه بدلا من قولك: تربتْ يداك وجُندِلتْ» [30] واختزل الفعل أيضا في ما أجري مجرى المصادر المدعوّ بها من الصفات نحو: « هنيئًا ومريئًا، كأنّك قلت:ثبت ذلك لَه هنيئا مريئا أو هنّأهُ ذلك هنيئا، **فاختُزل الفعل**، لأنّه صار بدلا من اللفظ بقولك هنّأكَ» [31]

ويستدل بقول الشاعر:

هنيئًا لأرْبَابِ البيوتِ بيُوتُهم * وللعزبِ المسكين ما يتلمّسُ[32]

ومثله أيضا فيما ينتصبُ من المصادر على إضمار الفعل المتروك إظهاره كحمدا وشكرًا " وإنّما **اختزل الفعل** ها هنا لأنّهم جعلوا هذا بدلا من الفظ بالفعل، كما فعلوا ذلك في باب الدّعاء. كأنّك قلت: حمدًا في موضع أحمدُ الله» [32]

وهذا في الأصل رأي سيبويه في باب ما ينتصب من المصادر بإضمار فعل متروك استعماله كسبحان الله، ومعاذَ الله وريْحانَهُ:« فنُصب هذا على أسبِّحُ الله تسبيحًا، و أسترزِقُ الله استرزاقًا؛ فهذا بمنزلة سبحان الله وريْحانَهُ، **خُزِلَ الفعل** ههنا لأنّه بدلٌ من اللفظ بقولِه: أسبِّحُك و أسترزِقُكَ» [33] وقال في سبُّوحًا قُدوسًا أنَّ المتكلّمين: « **خزَلوا الفعل** لأنّ هذا الكلام صار عندهم بدلا من سبَّحتَ، كما كان مرحَبا بدلا من رحُبَتْ بلادُك وأهِلَتْ» [34]

فالاختزال من المفاهيم الريّاضية التي استعان بها النحاة المؤسسّين لتفسير الظواهر اللغوية كظاهرة الحذف والإضمار؛ لأنّ العنصران المتشابهان في علم الرياضيات يحذفان في عملية الاختزال [35] وشبيه هذا بما يحصل من إضمار للعامل في الكلام، كقولنا في الاشتغال: زيدًا ضربتَهُ، فالعامل في زيد مضمر، وتقديره: ضربتَ زيدًا ضربتَهُ، والعرب تحذفه لأنّها تكره التكرار وتنفر منه ككراهيتها لإطالة في الكلام؛ لذلك ينحو المتكلّم إلى اختزال ما طال من كلامه أو ما كان سيتكرّر، ولا يحذف العامل إلاّ بوجود ما يدلّ عليه في الكلام من القرائن، وهي في الاشتغال قرينة النصب في زيد وقرينة الفعل المفسّر(ضربتَه).

وسبب وجود مثل هذه المفاهيم الإجرائية [36] الدقيقة في النحو، هو عقل النحاة الأوائل الذي كان رياضيا دقيقًا ومنهم سيبويه وشيخه الخليل بن أحمد الفراهدي وجملة العلماء الذين أبدعوا بعدهم في تفريع مسائل هذا العلم حيث فسّروا إضمار العامل بردّه إلى آليات مضمرة في ملكة المتكلّم اللغويّة أساسها الحذف وغايتها التخفيف، وهو تخريج معقول لأنّه يردّ هذه الظواهر إلى النظام وإلى القواعد التي جرّدوها له. وهو أمر أوعزه مازن الوعر إلى دقة الأنظمة اللغوية، يقول: « واللغة لها صلة بالرّياضيات ذلك لأنّ

اللغة ظاهرة حسابية مركبة تركيبا منظما على نحو متشابك وهذا يعني أنّ اللغة نظام معقد، بل هي نظام الأنظمة المعرفية، وهذا يجعلها تختلف عن لغات بشرية كلغة الإشارات ولغة الصم البكم ولغة الحيوان ولغة نظام المرور ولغات إشارية أخرى..، وهكذا فإنّ جميع اللغات البشرية كافة فيها مزية واحدة، هي نظامية العمل اللغوي وتحريديته. هذه الصلة القائمة بين اللغة ونظامها الحسابي الرياضي التجريدي ولدت ما يسمى علم اللسانيات الرياضي»[37]

وتتجلى هذه الدقة في نظام العربية عند الكشف عن العمليات المضمرة التي تجري في نظامها الباطن على مستوى الملكة ودون تهميش للاستعمال في الواقع اللغوي لأنّ الحُكم في الأخير للسماع، والاختزال هو عملية تحويلية بيّن أوجهَهَا سيبويه في باب إضمار العامل، وعلل لأسبابها فربط بين حاجات المتكلم والسامع في حديثهم المتبادل وبين تقدير الإعراب والردّ إلى الأصل، فتبين أن لكل معمول عامل في نحو اللغة ظاهر أو مضمر؛ إذ توضح العلامة الإعرابية العلاقة بينهما من حيث التحكم و التلازم والأثر[38] ، وعليه أجمل لنا ممدوح عبد الرحمان القول فيما توصل إليه في الكتاب: « ويلاحظ أنّ سيبويه يُطلق على عملّة الإضمار بوجه عام "**اختزال الفعل**"، كما أنّه يربط بين الإضمار والنّصب لأنّ الكلام لا يستقيم مع جهل المخاطب الفاعل، ويكون المنصوب إمّا اسمًا أو مصدرًا، ويلاحظُ بوضوح كذلك أنّ سيبويه لم يُجز الحذف بوجه عام إلاّ لعلم المخاطب بالمعنى، فما جاء من تراكيب حذف فيها أحد العناصر قد قُبل على اتّساع الكلام والإيجاز والاختصار وكثرة الاستعمال وغيرها من مجوّزات الحذف» [39]

ويرى سيبويه و جملة النحاة أنّ سبب الحذف يعود إلى حاجة المتكلم إلى إضمار العامل؛ و هذه حاجة تدعو إليها قوانين الاستعمال؛ وعليه وضّح الحاج صالح:« أنّ أساس القوانين التي بني عليها الاستعمال اللغوي هما هذان المبدآن المتدافعان: الاقتصاد في المجهود العضلي و الذاكري الذي يحتاجُ إليه المرسِل و البيان الذي يحتاج إليه المرسل إليه ...»[40]

هذا الكلام يُبيّن أنّ العرب حذفت العامل من كلامها طلبا للخفّة في الاستعمال ؛ لأنّ ظهور العامل يؤدي إلى استثقال يرفضه المتكلم كقولنا: يا أنادي عبد الله، بسبب أنّه يميل إلى الاقتصاد في جهده، وذلك بإيصال المعاني و الأفكار بأقل الكلام و أخصره، وأقل جهدٍ ممكن لعضلة اللسان، فيتصرف في كلامه إيجازا و اختصارا عن طريق الحذف و الإضمار، وبشرط أمن اللبس و البيان، و علم المخاطب بمعنى الكلام الذي يقصده المتكلّم، وهذا المعنى لا يتضّح في العامل المضمر إلا بوجود قرائن تدل عليه.

والاقتصاد في اللغة والبيان متدافعان لأنّ الأول ينحو فيه المتكلم إلى اختصار الكلام، والثاني يهتم له السامع لأنّ البيان يحتاج إلى التفصيل في الكلام، يقول ابن جنّي: « وذلك أنّ التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز، فلمّا كان الأمر كذلك تدافع الحُكمان فلم يجز أن يجتمعا» [41]

وممّا يجوز فيه حذف وإظهار العامل لوضوح وبيان المعنى قول العرب: « أكلُّ هذا بخلاً ، معناه: أتفعلُ كُلَّ هذا بُخلاً ، هذه الأشياء كلّها منصوبة بالعامل المحذوف للدلالة عليه، ولو ظهر لجاز. يريد ممّا حذف منه الفعل، ويجوز إظهاره، فإن حذفتهُ فللإستغناء عنه وإنْ أظهرته فلتأكيد البيان» [42]

فالمتكلم لا يضمر العامل إلا بعد بيان مقصوده في العبارة، ويحصل البيان بوجود قران لفظية ومعنوية دالة على المحذوف،فتدلّ علامة النصب في المعمول (كُلَّ) على عاملها المحذوف وهو الفعل، وأشار ابن يعيش إلى أنّه يجوز إظهار العامل"تفعلُ" لتأكيد البيان ولم يقل لأجل البيان؛ لأنّه لو كان الإظهار للبيان لما جاز الغضمار أصلا في حديثهم، وبما أنّ المعنى واضح واللبس مأمون، فإنّ إظهار العامل يزيد توكيد هذا البيان.

ويمنع ابن جنّي أن يؤكد الفعل المضمر الذي دلّت القرينة عليه وهي دلالة سياق الحال على العامل المضمر فيما تكلمته العرب:« نحو قولهم لمن سددّ سهماً ثمّ أرسلهُ نحو الهدف فأسمع صوتا: القرطاسَ واللهِ؛ أي أصاب القرطاس، لايجوز في مثلِه أن يُقال: إصابةً القرطاس، على أن يكون (إصابة) نصدرا أي مفعولا مطلقًا مؤكدًا للفعل المحذوف أصابَ، وذلك من قبل أن الفعل هنا قد حذفته العرب، وجعلت الحال المشاهدة دالةً عليه ونائبة عنه فلو أكدتَه لنقضت الغرض»[43]

ويعني بذلك أنّ قوانين الاستعمال تمنع على المتكلم التناقض في أغراضه، فهو إن أضمرَ فعلاً قصد الاختصار لا ينبغي أن يؤكده بمفعول مطلق؛ لأنّ التوكيد يطيل الكلام، فكرهت العرب مثل هذا التناقض في أغراضها ووجدنا أنّ في كلامها:« كل ما حذف تخفيفًا فلا يجوز توكيده، لتدافع حاليْهِ به، من حيث التوكيد للإسهاب والإطناب، والحذف للاختصار والإيجاز،فاعرف ذلك مذهبًا للعرب» [44]

وإذا كانت أسباب إضمار العامل تعود إلى قوانين استعمال الكلام؛ ككثرة الاستعمال وطول الكلام والاختصار مع أمن اللبس والبيان، حيث تكفي واحدة من عوارض الاستعمال التي ذكرناها ليأتي الكلام مغيَّرا، وما الإضمار إلا وجه من وجوه الحذف في العربية وغيرها من الأنظمة اللسانية وهو كثير.

فالنحوّي يعمل على تقدير ما أضمر من عوامل في كلام العرب وهو بذلك بردّها إلى أصلها الذي يعتقده في نظام العربية (أصل الوضع)، إلاّ أنّها جاءت في الاستعمال محذوفة فيما أضمره المتكلّم في ذهنه، وإذا كان هذا الأخير يسعى إلى التخفيف من خلال الإضمار، فإنّ العالم يسعى إلى التجريد؛ والتجريد يُعمّم القواعد ويجعلها ثابتة كتجريد عناصر الجمل الاسمية والفعلية إلى عوامل ومعمولات، وفق ما يجري في القياس بشرط أن لا يتعارض هذا القانون مع السماع في مواضع مختلفة من كلام العرب الذي وقع فيه الإضماروعليه يُعرفُ العامل الذي ترك إظهاره: « يقولون: اللهم اجمع فيها ضبعا وذئبا، وسمع أبو الخطاب عن بعض العرب، وقيل له: لم أفسدتم مكانكم؟ فقال:"الصبيان بأبي"، أي؛ لُمِ الصبيانَ. وقيل لبعضهم: أمّا بمكان كذا وجذ؟ فقال:"بلى وجاذا"، أي؛ أعرف به وجاذا» [45]

وهذا القول يثبت أن العوامل المضمرة موجودة في ذهن المتكلم ، فإذا طلب منه تفسير كلامه أظهر العامل المضمر ولو أن قصده تفسير المعنى، فإن النحوي يدرك من هذا الكلام قصده عندما يريد معرفة أسباب وقوانين هذه الظواهر، والنحوي يقوم بتقدير الإعراب لأنه يسعى إلى رد الكلام إلى أصله الذي ينبغي أن يكون عليه، وابن يعيش يرى أن الدليل على صحة ما يقدره النحوي هو ظهور هذه العوامل عند المتكلم عندما يُسأل عن قصده، فكثيرا ما يصيب به تقدير الإعراب، يقول ابن يعيش شارحا كلام سيبويه:« قوله: وهذه حجج سمعت من العرب، يعني شواهد من كلام العرب على جواز حذف الفعل العامل، وذلك قولهم

في مثل من أمثالهم:« اللهم ضبعا وذئبا" كأنّ قائله يدعو على غنم غيره، فإذا قيل:"ما تعنون؟" قالوا: اللهم اجمع فيها ضبعا وذئبا" فأضمر العامل».[46]

ثم قال:« قال سيبويه: وكلهم يفسر ما ينوي، يعني يقدر المحذوف على هذا الوجه،...ومن ذلك ما حكاه سيبويه قال: ووحدثني من يوثق به أنه قيل لبعضهم: أمّا بمكان كذا وجذ؟...فقال بلى وجاذا؛ أي أعرف به وجاذا، فأضمر العامل»[47]

هذه حجج وأدلة من السماع، على أن ما أضمر من العوامل أصله أن يكون ظاهرا في الكلام، وقول النحاة أن المتكلم يفسّر ما ينوي؛ أي يفسر معنى كلامه، وتفسير المعنى غير تقدير الإعراب، إلا أن عبارة ابن يعيش "وكلهم يفسر ما يعني، يعني يقدر المحذوف" قد تلتبس على سامعها، وقصده هو تفسير المعنى، أما تقدير اللفظ فهو تقدير إعراب، لأنه يُبحثُ به عن أصل العوامل باعتبار علاقتها بالعلامة الإعرابية والبنية الأصلية للجملة؛ لأن تقدير العامل إظهار لصلة العامل بالإعراب تقيدا بظاهر الإعراب كما هو في آخر الكلمات الموجودة في اللفظ، بينما تفسير المعنى قد يغير صاحبه اللفظ؛ لأن غايته الوصول إلى المعنى وهو من فعل المتكلم ليبين مقصوده، والتقدير في الأخير ماهوإلاّ تفسير لكلام العرب مع التقيد باللفظ.

والمتكلم حين يلجأ إلى الإضمار والاختزال عند الحاجة فذلك دليل على معرفته الضمنية اللاّواعية بقواعد لغته الكامنة في جهاز الملكة، الأمر الذي يتيح له التصرّف في كلامه بشتّى الصور ومنه الحذف بكلّ أنواعه:« وهنا ينبغي أن نعرف أنّ تحكّم ابن اللغة في هذه القدرة أو الطاقة الخلاّقة للغة في الظروف العادية إنّما هو تحكّم غير واعٍ وبلا إعمال فكر فهو لا يلقى بالاً إلى عملية تطبيق القواعد النحوية سواء عندما يكون أو يبني جملا جديدة لم يسمعها قط من قبل، أو جملا قد سمع بها أو بمثلها من قبل، وسواء أكانت هذه أم تلك، فإنّ أبناء لغته يقبلون منه ما ينطق به على أنّه يتألّف من جمل صحيحة ومفهومة عندهم»[48]

ومثل ذلك دليل أنّ النحو العربي صادر عن تصورات عقلية ومنطقية وأن عمل النحوي ينبغي أن ينصب على الواقع اللغوي وحده كما يتمثل في النطق أو الكتابة، وأضاف علماؤنا إلى هذا المقياس أمرا مهمّا وهو الافتراض العلمي الصادر عن عقولهم التي تميزت بالتفكير الرياضي الدقيق، ولم يقفوا عند حدود الوصف والتصنيف للمادة اللغوية كما فعلت مدرسة التحليل الشكلي[49]، التي رفضت كل ما لا يقع تحت الحس والملاحظة المباشرة، وعليه اعتبره بلومفيلد المعنى أضعف نقطة في علم اللغة، وجعل عمله مقصورا على التحليل الفونولوجي والمورفولوجي على أساس شكلي.

وقد رفض نوام تشومسكي كل هذا وعدّه لونا من التعامل مع سطح اللغة دون عمقها، وسعى لإقامة نظريته[50] على أساس أن اللغة عمل عقلي، ومن ثم فإن الهدف الأساسي للنظرية اللغوية هو دراسة هذا الجانب العقلي من الإنسان والكشف عن قدراته اللغوية. ومن هنا اكتسبت الدراسة النحوية، في هذه النظرية أهمية خاصة، لأن النحو عند التحويليين يربط بين البنية العميقة للجملة والأداء السطحي لها، الذي يتمثل في الأداء الصوتي، أما البنية العميقة فتمثل العملية العقلية أو الناحية الإدراكية التركيبية في اللغة ودراسة هذه البنية تحتاج إلى فهم العلاقات داخلها، لا من حيث هي وظائف وأشكال على المستوى التركيبي، وإنما باعتبارها علاقات تصورية وإدراكية يلعب العقل الإنساني فيها دورا واضحا[51]، من حيث تقدير محذوفات لا تظهر في البنية السطحية للجملة وعوامل تأثرعلى عناصر لغوية معينة وغير ذلك مما يدخل في نطاق التفسير العقلي ويرتبط في نفس الوقت

بالواقع الفعلي للأحداث اللغوية الذي هو المصدر الأول لعمل النحاة. ولا مشاحة في الافتراض العلمي مادام هذا العمل يتمُّ من أجل التنظير والتفسير ثم تجريد قوانين النظام العامة والخاصة.

ومثل هذا التقاطع في الآراء يثبت أنّ نحاتنا الأوائل قد تنبهوا منذ قرون طويلة إلى ضرورة ربط آليات البنى العميقة والبنى السطحية أثناء تفسير الكلام وخاصة ما يجري عليه من ظواهر الاختلاف والتنوع كالإضمار و الاختزال، من أجل الوصول إلى ما يحكمه من قوانين تعود إلى نظامه الظاهر والباطن.

الهوامـــش:

(1) ينظر الحاج صالح ، عبد الرحمن: بحوث و دراسات في اللسانيات العربية، دار موفم للنشر، الجزائر، 2007 ،ج1، ص296.

(2) سيبويه ، أبو بشر عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، ج1، ص 25.

(3) الاستراباذي، رضي الدين بن الحسن: شرح الرضي على كافية بن الحاجب، شرح وتحقيق:عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2000، ج1، ص480 و ينظر سيبويه: الكتاب، ج 1، ص273 .

(4) سيبويه : الكتاب ، ج1، ص81.

(5) بن لعلام، مخلوف: ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه، رسالة دكتوراه، إشراف سعدي الزبير، جامعة الجزائر،2004، ص63.

(6)ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين بن علي: شرح المفصل للزمخشري: قدم له ووضع هوامشه: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان، ط1، 2001، ج1، ص239.

(7) سيبويه: الكتاب، ج1، 291.

(8) ينظر: حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنيوي: دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، مصر،1995، ص133/132.

(9) سيبويه : الكتاب، ج1 ص138، و ينظر شرح المفصل لابن يعيش، ج1، ص339.

(10) ابن يعيش : شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص32.

(11) سيبويه : الكتاب ، ج1، ص290.

(12) ابن يعيش : شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص278.

(13) سيبويه: الكتاب،ج1، ص271.

(14) الاستراباذي: شرح الرضي على كافية بن الحاجب، ج 2 ص 202، و ينظر الكتاب لسيبويه: ج1، ص 270.

(15) سيبويه: الكتاب، ج1، ص 270.

(16) سورة النساء، الآية 171.

(17) سيبويه: الكتاب، ج1، ص282/284.

(18) المصدر نفسه، ج1، ص 283/ 284.

(19) الراجحي، عبده : النحو العربي و الدرس الحديث: بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص 58.

(20) الاستراباذي: شرح الرضي على كافية بن الحاجب : ج1، ص398، وينظرالكتاب لسيبويه : الكتاب ج1، ص291، و شرح المفصل لابن يعيش، ج1 ، ص316.

(21) البطليوسي، عبد الله بن السيّد: إصلاح الخلل الواقع في الجُمل للزجّاجي، تحقيق وتعليق حمزة عبد الله النشرتي، دار المريخ الرياض، 1ط، 1979، ص128.

(22) سيبويه: الكتاب، ج1، ص312 / 313.

(23) ممدوح عبد الرحمان : من أصول التحويل في نحو العربية، دار المعارف الجامعية، مصر، 1999، ص156.

(24) الاستراباذي: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ج1، ص343.

(25) حمودة طاهر سليمان: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعيّة، الاسكندرية ، مصر،ط1، 2000، ص36.

(26) ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص280.

(27) سيبويه: الكتاب،ج1، ص280.

(28) المصدر نفسه، ج1، ص312.

(29) سواء أكان هذا الشاهد من القرآن الكريم أم من كلام العرب الفصحاء كالشعر واللهجات وهذا ما يشبه حديثا ما يسمى بالمدونة اللغوية corpus.

(30) سيبويه: الكتاب ،ج1، ص314/ 315 .

(31) سيبويه: الكتاب،ج1، ص316/317 .

(32) المصدر نفسه، ج1، ص319 .

(33) المصدر نفسه، ج1، ص322.

(34) المصدر نفسه، ج1، 327.

(35) الاختزال مصطلح رياضي يطلق على عملية تجرى في عمليات الضرب والقسمة؛ ونقوم به لتبسيط العملية وله قوانيه التي تحكمه، كاختزال العدد 3 مع العدد 6، فأمكن ذلك لأنّ العدد 3 من مضاعفات 6، باعتبار العدد 3 القاسم المشترك لهذين العددين في عملية ما.

(36) هناك حدود مختلفة **للمفهوم** عند العلماء والمفكرّين و يمكن القول أنّه" فكرة مجردة ناتجة عن الاستدلالات الذهنية المنظمة التي يكونها الفرد من جراء تفاعله مع الأشياء أو الأحداث المتوافرة في بيئته ". ويمكن اعتبار المفهوم كزوج مرتب ذي بعدين، الأول: هو العبارة التي تحدد المفهوم، أو الاسم (المصطلح) الذي يطلق عليه(التسمية العلمية)، والثاني: القاعدة التي تستخدم في استعمال هذه العبارة. أمّا **المفاهيم المتعلقة بالإجراءات** فهي: مفاهيم تركز على طرق العمل وتنفيذه مثل: مفهوم ضرب المقادير وجمعها، وطرحها وقسمتها. وغيرها من أنواع المفاهيم الرياضية : مفاهيم ربطية، مفاهيم فصلية، مفاهيم علائقية ، مفاهيم تعريفية (قيمية)، مفاهيم غير معرفة. ينظر: قاطوني،عبد الله: طبيعة الرياضيات Math 1/96، معهد التربية الأونروا، عمان،1996. أمّا المفهوم الإجرائي في النحو العربي فهو المفهوم العملي عند النحاة الذي لم يهتموا بوضع حدّ له وتعريفه وإنّما هو مبثوث في نصوص مختلفة في كتبهم فلا نجد سيبويه يعرف العامل والتقدير والقياس رغم أنّه يستدل بها في كتابه، ويجريها في مسائله.

(37) مازن الوعر: قضايا أساسيّة ففي علم اللسانيات الحديثة، منشورات دالاس، سوريا، ط1، 1998، ص15.

(38) بمقتضى العلاقات التي توصل إليها النحاة في نظرية العمل يتحكم العامل في المعمول ويؤثر في لفظه من حيث الإعراب و في معناه من حيث الوظيفة النحوية، فيسمى الأول الأثر اللفظي والثاني الأثر المعنويّ.

(39) ممدوح عبد الرحمان: من أصول التحويل في نحو العربية، ص148 .

(40) الحاج صالح، عبد الرحمن: بحوث ودراسات في علوم اللسان، دار موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص196.

(41) ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجّار، المكتبة العلميّة، القاهرة، ط1، 1952، ج1، ص287.

(42) ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص 313/312 .

(43) ابن جنّي: الخصائص،ج1، ص287.

(44) ابن جنّي: الخصائص،ج1، ص289 .

(45) سيبويه: الكتاب، ج1، ص255، وينظر شرح المفصل لابن يعيش، ج1، ص313.

(46) ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص314.

(47) المصدر نفسه، ج1، ص314.

(48) جون ليونز: نظريّة تشومسكي اللغويّة، ترجمة وتعليق حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1995، ص57.

(49) رائد هذه المدرسة ليونارد بلومفيلد وتعرف بالمدرسة التوزيعية الأمريكية(القرائنية أو الاستغراقية).

(50) النظرية التوليدية التحويلية التي أقامها رائدها تشومسكي وتطورت بفضل أتباع كثر، أرسوا مبادئ مدرسة جديدة معترضة على بعض النقائص التي وقعت فيها المدرسة التوزيعية ومكملة لأعمال سابقة عليها في الساحة اللسانية.

(51) حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنيوي: دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، مصر،1995، ص170/169.